

## \*فضل مصطفى النقيب "حق المولد" عن المحافظ الجديد لبنك إسرائيل المركزي

في مطلع هذه السنة أقدمت الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ خطوة غير مسبوقة، وهي تعيين محافظ للبنك المركزي (بنك إسرائيل) لا يحمل الجنسية الإسرائيلية، هو السيد ستانلي فيشر، حامل الجنسية الأمريكية ومن أتباع الديانة اليهودية.

تحمل هذه الخطوة غير المسبوقة دلالات مهمة تخص تطور العلاقة الأميركية - الإسرائيلية، وتتعلق بمكانة الاقتصاد الإسرائيلي في الأسواق العالمية، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

يهدف هذا المقال إلى التعرض لهذه الدلالات بعد إعطاء لمحة مقتضبة عن الخلفية الأكاديمية والسياسية للسيد فيشر.

### أولاً:

ولد ستانلي فيشر سنة 1943 في زامبيا (1) في جنوب إفريقيا لأبوين مهاجرين من أصل أوروبي. وفي سنة 1965 حصل على الشهادة الجامعية في مادة الاقتصاد من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وبعدها بعام حصل على شهادة الماجستير من الجامعة نفسها، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث التحق بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وحاز دكتوراه في الاقتصاد سنة 1969.

عمل بعد التخرج أستاذاً في جامعة شيكاغو لفترة قصيرة، عاد بعدها إلى معهد ماساتشوستس حيث عمل أستاذاً في دائرة الاقتصاد وأصبح بعدها رئيساً لتلك الدائرة. ثم انتقل إلى صندوق النقد الدولي (IMF) ليعمل نائباً لمديره العام وبقي فيه حتى سنة 2002، حين انتقل ليعمل في شركة مالية في مدينة نيويورك حتى نهاية سنة 2004. وفي مطلع سنة 2005 استلم منصبه كمحافظ لبنك إسرائيل المركزي (بنك إسرائيل).

أخذ اسم ستانلي فيشر يبرز في الأوساط الأكاديمية فور تخرجه وعمله كأستاذ، إذ قام بنشر عدة دراسات في أهم الدوريات الاقتصادية الأكاديمية. وقد انتشر اسمه على مستوى أوسع سنة 1979 مع ظهور كتابه "الاقتصاد الكلي" الذي ألفه مع اقتصادي لامع هو روديفر دورنبوش (Rudiger Dornbush)، وأصبح من الكتب المعتمدة لمادة الاقتصاد الكلي في جامعات أميركية وكندية كثيرة في العام الثاني الجامعي. ولا يزال الكتاب يستعمل حتى يومنا هذا، إذ تظهر منه طبعة جديدة كل عامين أو ثلاثة. كذلك حظي كتابه "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، الذي ألفه مع الأستاذ أوليفر بلانشر (Oliver Blanchard)، بانتشار واسع في النصف الأول من التسعينيات في صفوف طلبة الدراسات العليا في الاقتصاد.

عندما ظهر ستانلي فيشر على المسرح الأكاديمي في مطلع السبعينيات، كان هناك انقسام كبير في أوساط الاقتصاديين بين أنصار المدرسة الكينزية (Keynesian School) وأنصار المدرسة النقدية (Monetarist School). (2) إذ كانت الأولى تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كي تجنبه أزمات الكساد أو التضخم، بينما كانت الثانية ترى أن تدخل الحكومة ضار ويعمل على تعميق الأزمات بدل حلها، ومن الأفضل ترك النظام الرأسمالي يعمل بحرية وبلا قيود. وكان معهد ماساتشوستس الذي يعمل فيه ستانلي فيشر من المراكز القيادية للمدرسة الكينزية، بينما كانت جامعة شيكاغو مركز المدرسة النقدية.

في أثناء قيام فيشر بعمله في المعهد عمل على توطيد علاقاته بإسرائيل عبر زيارته المتكررة وعبر العمل في جامعاتها، إذ أمضى عام 1976 - 1977 كباحث في معهد الدراسات المتقدمة في الجامعة العبرية في القدس، وكذلك أمضى سنة 1984 كأستاذ زائر في الجامعة نفسها، وتربطه علاقات صداقة وعمل بأساتذة كثيرين في جامعة تل أبيب.

## ثانياً:

ظهر اسم ستانلي فيشر أول مرة خارج المجال الأكاديمي سنة 1985. ففي تلك السنة وصلت الأزمة الاقتصادية في إسرائيل إلى حدود خطيرة، إذ ازدادت الأسعار بشكل أفقد العملة قوتها الشرائية، كما ارتفعت معدلات العجز في الميزان التجاري بشكل تناقصت معه كمية الاحتياطي في البنك المركزي إلى حدود خطيرة هددت مجمل النظام المالي بالانهيار. عندها تدخلت الولايات المتحدة وقدمت إلى إسرائيل منحة عاجلة بمقدار 1.5 مليار دولار، وقام وزير الخارجية، جورج شولتز، بتأليف لجنة خاصة باسم "المجموعة الاقتصادية المشتركة (Joint Economic Group)" لتتابع تطورات الوضع الاقتصادي في إسرائيل وتقدم له تقارير أسبوعية عن ذلك. وكان فيشر هو رئيس تلك اللجنة.

ثم برز اسم فيشر مرة أخرى بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة 1991؛ فلقد تأسس في مدرسة جون كندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفرد معهد يحمل اسم "معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط". وقد مول ذلك المعهد شركات أميركية على علاقة بالشرق الأوسط وبأثرياء عرب، ودعمته شخصيات سياسية أميركية معروفة، (3) واضطلع بمهمة التحضير لما عرف آنذاك باسم العملية السلمية في الشرق الأوسط. وقد ترأس ستانلي فيشر مع توماس شيلينغ أهم نشاط قام به المعهد، وهو عقد ندوة بحثية لاقتصاديين إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين للبحث في موضوع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأردن وفلسطين بعد الوصول إلى حل سلمي للنزاع. ولقد صدر عن أبحاث تلك الندوة كتاب عرف فيما بعد باسم تقرير هارفرد. (4)

تمكن ستانلي فيشر مع بقية الأساتذة الأميركيين المشاركين في تلك الندوة، من تكريس مفهوم اعتمد، فيما بعد، في كل الندوات الدولية والأكاديمية التي عقدت للبحث في موضوع الاقتصاد الفلسطيني. وقد بني ذلك المفهوم على ركيزتين: الأولى هي أن السلام في المنطقة لن يستقر إلا إذا حدث تقدم ملموس في اقتصاد شعوب المنطقة يعزز السلام. أي أن يصبح السلام مرتبطاً بمصالح اقتصادية؛ الثانية هي أن مهمة الاقتصاديين البحث في الموضوعات الاقتصادية البحتة التي لا خلاف في شأنها، وترك أية موضوعات خلافية للسياسيين كي يتم الاتفاق عليها.

وقد قاد تكريس هذا المفهوم الاقتصاديين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين إلى تجنب أي موضوع له علاقة بالأرض، والمياه، والمستعمرات الاستيطانية اليهودية، واللاجئين، والحدود. وذلك يعني طبعاً أن البحث تمحور حول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين ثلاث دول، واحدة منها (فلسطين) لا تُعرف مساحة أرضها، ولا موارد

مياها، ولا عدد سكانها. ولذلك كان التقرير يتحدث عن التعاون في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، والسياسات المالية والنقدية بين ثلاث دول، وكأنها: دولتان هما إسرائيل والأردن، ودولة ثالثة هي X.

ونظراً إلى ذلك فإن الذي يقرأ الكتاب لا يخرج بأي تحليل أو اقتراح مفيد، لأنه يتحدث عن عموميات ونصائح تصلح في كل زمان ومكان، وبين أي ثلاث دول متجاورة. لكنه كان كتاباً مهماً جداً لأنه كرس مفهوماً اتبعه بعد ذلك معظم الندوات الأكاديمية والدولية عن موضوع إعادة الإعمار الفلسطيني. فلقد عقدت عشرات الندوات لتبحث في أيهما أفضل لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل: ترتيب اتحاد جمركي، أم منطقة تجارية حرة؟ أيهما أفضل لمستقبل المصارف الفلسطينية: النمط الأوروبي، أم النمط الأميركي؟ أيهما أفضل للتعاون في السياسات المالية بين إسرائيل وفلسطين: النمط الذي يأخذ بمرجعية مكان المنشأ، أم ذلك الذي يأخذ بمرجعية مكان الوصول؟ وهلمَّ جراً. وتم تجاهل موضوعات الأرض والمياه والمستعمرات تجاهلاً تاماً.

أكثر من ذلك، فلقد تمثل التأثير الأهم لتقرير هارفرد في الاتفاق الاقتصادي الذي تم فيما بعد بين منظمة التحرير وإسرائيل بعد توقيع اتفاق أوسلو؛ إذ توصل الطرفان في باريس، في نيسان/أبريل 1994، إلى توقيع اتفاق اقتصادي ينظم العلاقات الاقتصادية بينهما في الفترة الانتقالية، عرف فيما بعد باسم بروتوكول باريس (5) وكان المستشار الاقتصادي للحكومة الإسرائيلية في اجتماعات باريس أحد المشاركين الرئيسيين في إعداد تقرير هارفرد، بينما كان معظم أعضاء الوفد الفلسطيني من المشاركين أيضاً. لذلك يمكن القول إن تقرير هارفرد شكل المسودة الأولى لـ "بروتوكول باريس".

وقد شهدت فترة الحكم الذاتي المحدود (1994 – 2000)، نتيجة المفهوم الذي تركز في تقرير هارفرد، تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، مع استمرار السلطات الإسرائيلية في مصادرة الأراضي، وسرقة المياه، وبناء الطرق الالتفافية التي تمرق أوصال الضفة الغربية وترتبط المستعمرات الاستيطانية بإسرائيل، من دون حدوث أي تقدم في الزراعة أو الصناعة أو التجارة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد كان ذلك من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الانتفاضة (6).

في سنة 1994 انتقل ستانلي فيشر إلى صندوق النقد الدولي (IMF)، وبدأ اسمه يظهر على المسرح العالمي، إذ إن فترة قيادته لصندوق النقد هي الفترة التي ظهر فيها على مسرح السياسة العالمية ما عرف باسم إجماع واشنطن (Washington consensus) والإجماع هو بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الأميركية. وهو يخص السياسة الاقتصادية التي ترى هذه المؤسسات الثلاث ضرورة اتباعها من جانب الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي دول الاتحاد السوفياتي السابق، ودول أوروبا الشرقية، وكثير من دول العالم الثالث. وتشتمل هذه السياسة على ثلاثة محاور هي: الخصخصة، وتحرير التجارة وحرية حركة رأس المال، وسد العجز الحكومي. أي تصفية القطاع العام عن طريق بيعه للقطاع الخاص، وضرورة تحطيم الحواجز التي تحول دون حرية التجارة الخارجية (تقليص ضرائب الاستيراد، ووقف دعم التصدير)، وضرورة وقف تدخل الدولة في الاقتصاد، وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصوصاً وقف دعم السلع الرئيسية لحماية الفقراء المستهلكين، كي تتخلص ميزانية الحكومة من أي عجز.

يضيق المجال هنا للحديث عن نتائج هذه السياسة بالنسبة إلى الدول التي اتبعتها على صعيد العالم. لكن إذا اكتفينا بالدول العربية، وخصوصاً الأردن ومصر، فإن نتائجها كانت كارثية بكل معنى الكلمة. فلقد نجم عنها تفشي الكساد، وارتفاع معدلات البطالة لتكون الأعلى بين دول العالم. ففي النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغت

معدلات البطالة الرسمية في الأردن نحو 16% من اليد العاملة (وهناك إجماع بين المراقبين على أن المعدل الحقيقي يزيد على 20%)، كما بلغت في مصر أكثر من 9% (7).

أدى وضع الكساد إلى تراجع الاستثمار، وبالتالي إلى تراجع التراكم الرأسمالي، الأمر الذي نجم عنه تراجع في معدل إنتاجية العامل، بواقع 1.5% في الأردن و0.21% في مصر، خلال عقد التسعينيات (8) وفي الوقت نفسه فإن انتشار البطالة، وإيقاف دعم السلع الرئيسية، أثمر في توزيع الدخل القومي، وزاد في فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء بشكل كبير (9).

ولقد اتضحت النتائج الكارثية لسياسة صندوق النقد الدولي طوال عقد التسعينيات في أزمات النقد التي ابتدأت بالأزمة الأوروبية في عام 1992/1993، ثم أزمة أميركا اللاتينية سنة 1994، ثم الأزمة الآسيوية عام 1997/1998.

ساهمت السياسة التي طالب صندوق النقد بتنفيذها لقاء الديون التي قدمها لحكومات الدول التي كانت تعاني أزمات عجز في ميزانياتها العامة، وفي موازين المدفوعات التجارية، في تفاقم أزمة المديونية وامتدادها إلى مدد زمنية طويلة نسبياً. وهذا ما أدى إلى تصدع في "إجماع واشنطن": إذ إن الاقتصادي الأول في البنك الدولي، جوزيف ستغلتز، انتقد سياسة صندوق النقد الدولي في تلك الأزمات، واتهمها بأنها مسؤولة إلى حد بعيد عن النتائج الكارثية التي أدت إليها. وقد استقال من منصبه في البنك احتجاجاً على الاستمرار في سياسة "إجماع واشنطن" (10) وفيما بعد أُلّف كتاباً، وألقى محاضرات كثيرة اتهم فيها صندوق النقد الدولي ووزارة المالية الأميركية باتباع سياسات ضارة بمصالح شعوب العالم الثالث، ورفضهما المستمر للاهتمام بالحقائق التي يعرضها عليهما الباحثون المختصون إذا كانت تختلف مع توجهاتهما السياسية (11) وبعد أن غادر فيشر صندوق النقد الدولي سنة 2002، أُلّف كتاباً اعترف به على استيحاء بأن سياسة صندوق النقد الدولي كان مغلوفاً فيها في بداية معالجتها للأزمة النقدية في دول شرق آسيا، مع تأكيد أن مجمل السياسة كان صائباً (12).

### ثالثاً:

إن فهم دلالات تعيين ستانلي فيشر محافظاً للبنك المركزي في إسرائيل، مع أنه لا يحمل الجنسية الإسرائيلية، يتطلب فهم ثلاثة موضوعات مهمة: الأول يخص وضع الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الراهن، والاثنان الآخران يخصان توجهات الاقتصاد الإسرائيلي المستقبلية.

#### الموضوع الأول يتعلق بوضع الاقتصاد الإسرائيلي الراهن في إطار حركة العولمة الاقتصادية.

من المفروض أن الاقتصاد الإسرائيلي تمكن من تحقيق نجاحات كبيرة منذ نهاية الثمانينيات على طريق الاندماج في الأسواق العالمية (13) وكان من أهم هذه النجاحات القدرة على اجتذاب أموال أجنبية للاستثمار في إسرائيل بمعدلات سنوية تساوي أضعاف ما كانت عليه في السابق (14) كذلك نجحت إسرائيل في دخول الأسواق العالمية، وخصوصاً بالنسبة إلى سلع وخدمات صناعات التقنية العالية التي تركز لها دور ريادي فيها على صعيد العالم. وبصورة عامة فإن إسرائيل تعد من الدول التي تمكنت من ملاءمة اقتصادها مع مناخ نظام العولمة بشكل جيد. لكن اقتصاد إسرائيل يبقى صغيراً نسبياً، ولذلك فهو معرض للأخطار التي تنجم عن تناقض مهم متأصل في طبيعة نظام العولمة، وهو التناقض بين حرية رأس المال والسياسات الاقتصادية. فالنجاح في الاندماج في الأسواق العالمية يتطلب حرية كاملة لحركة رأس المال من دون قيود. وهذا بدوره يتطلب ثباتاً في أسعار البلد

المعني، وخصوصاً في سعر صرف العملة الوطنية. وهذا بالتالي يتطلب أن تُكرّس السياسات الاقتصادية (مالية ونقدية) من أجل تثبيت الأسعار، ومحاربة التضخم، وعدم الاهتمام بالأهداف الأخرى، كمحاربة الكساد والبطالة.

وعندما تلتزم إحدى الدول تكريس سياستها الاقتصادية لمحاربة التضخم فقط، فإن صدقيتها تتعلق بنسبة البطالة التي تعاني جرّاءها. فإذا كانت هذه النسبة عالية يصعب على الناشطين في الأسواق العالمية تصديق التزامها سعراً ثابتاً لعملةها الوطنية مدة طويلة. فأجلاً أو عاجلاً ستضطر بفعل ضغط البطالة إلى أن تخفض سعر الصرف، وتتبع سياسات مالية ونقدية لتشجيع النشاط الاقتصادي قد تؤدي إلى التضخم.

وإسرائيل تعاني جرّاء نسبة عالية في البطالة (10.8% سنة 2003، و10.4% سنة 2004)، وكذلك جرّاء تاريخ طويل من استعمال السياسات الاقتصادية لمحاربة البطالة، وجرّاء تخفيض سعر صرف الشيكل بشكل يكاد يكون مستمراً. وفي تقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بإسرائيل في السنوات الأخيرة، ترد دوماً نصيحة بضرورة تغيير قانون البنك المركزي الإسرائيلي بحيث يقوم بوظيفة واحدة هي العمل على تثبيت الأسعار ومحاربة التضخم، وذلك باستقلالية كاملة عن وزارة المالية. وقد اتضح منذ تولي الليكود الحكم في سنة 2001، ثم بعد استلام بنيامين نتنياهو وزارة المالية، أن الحكومة الإسرائيلية جادة في قبول نصيحة صندوق النقد الدولي وتغيير الوضع المؤسسي للبنك المركزي.

وفي هذا المجال، من هو أفضل من ستانلي فيشر، الذي صاغ بنفسه توجهات صندوق النقد الدولي في إطار نظام العولمة، للإشراف على هذا التغيير؟ من هو أفضل لبعث الطمأنينة في نفوس الناشطين في الأسواق المالية إلى أن إسرائيل جادة في الاستمرار في الاندماج في الأسواق العالمية، وتكريس حرية رأس المال، وانتهاج السياسات الكفيلة بتوفير المناخ الملائم لذلك؟

**أمّا الموضوع الثاني،** فيخص اهتمام إسرائيل المتزايد بالأسواق الآسيوية، وخصوصاً سوقي الصين والهند، ودورها الاقتصادي في المحيط العربي، وخصوصاً حضورها في أسواق دول الخليج العربي.

من المعروف أن إسرائيل تحاول منذ مطلع التسعينيات، أن توسع وتدعم شبكة علاقاتها الاقتصادية بالدول الآسيوية، وخصوصاً الصين، والهند، وما يسمى النور الآسيوية: تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة. وذلك لإدراكها الأهمية الاستراتيجية المتعاظمة لهذه الدول من الناحية السياسية، وأهمية أسواقها الكبيرة من الناحية الاقتصادية (15). وستقوم إسرائيل بتوظيف هذه العلاقات الجديدة، إضافة إلى علاقاتها القديمة المتميزة مع الأسواق الأميركية والأوروبية، في خدمة هدفها الإقليمي، وهو أن تصبح مركز العولمة الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. أي أن تكون المكان الذي تسعى الشركات متعددة الجنسية لأن يكون لها في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، وأن تكون في المقابل المكان الذي تسعى الشركات العربية ليكون باباً لها إلى الأسواق العالمية.

إن معرفة دور ستانلي فيشر كمحافظ للبنك المركزي الإسرائيلي، فيما يتعلق بهذه التوجهات، يتطلب التفريق بين الدول الآسيوية والدول العربية. فمن ناحية الدول الآسيوية، تكمن فائدة ستانلي فيشر لإسرائيل في أنه على معرفة كاملة بالأوضاع الاقتصادية في تلك الدول، وعلى معرفة تامة بالمسؤولين الاقتصاديين، وذلك بحكم منصبه خلال سبعة أعوام في صندوق النقد الدولي، وخصوصاً أنها الأعوام التي شهدت أزمة النقد الآسيوية. أمّا بالنسبة إلى الدول العربية، فالموضوع مختلف. فستانلي فيشر يعرف كل المسؤولين الاقتصاديين في معظم الدول العربية، وخصوصاً تلك التي يقوم صندوق النقد الدولي بعملية الإشراف المباشر على أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى أنه

يمكن القول إن المسؤولين الاقتصاديين الكبار، وخصوصاً وزراء المالية، تعاملوا معه لأعوام كثيرة كما يتعامل الموظف مع رئيسه. فبقاء وزير المالية في تلك الدول في منصبه كان معتمداً، إلى حد كبير، على رضا صندوق النقد عليه. وقد لاحظ المراقبون في التسعينيات أن حدوث تغيير وزارى في بعض الدول يشمل وزارة المالية كان يأتي أحياناً بوزير جديد من الوزارة نفسها، لكن ليس الرجل الثاني أو الثالث فيها، وإنما شخص غير معروف بقدر كاف، وميزته الوحيدة أنه الشخص الوحيد إلى جانب الوزير الذي كان يعرف تفصيلات العلاقة بين الوزارة وصندوق النقد الدولي، وتعيينه وزيراً إما أنه حدث بناء على توصية من صندوق النقد، وإما لأن رئيس الحكومة أراد أن تستمر العلاقة بصندوق النقد من دون هزات. وفي كل الأحوال، فإن الوزير القديم عندما حصر العلاقة بصندوق النقد في شخص واحد يثق به إنما كان في الواقع يشترى بوليصة تأمين تضمن له بقاء نفوذه في الوزارة بعد خروجه منها.

وهكذا يكون تعيين ستانلي فيشر مسؤولاً أول عن السياسة النقدية في إسرائيل ربما هو بمثابة تعيين من يستطيع أن يخاطب أي وزير مالية عربي بطريقة قد لا يستطيع رئيس حكومته مخاطبته بها؛ فهو في الواقع لا يعرف عن أوضاع بلده المالية والنقدية بقدر معرفة المحافظ الجديد للبنك المركزي الإسرائيلي.

### أمّا الموضوع الثالث، فيتعلق بتطورات العلاقات الإسرائيلية - الأميركية.

في هذا المجال يجب أن نتذكر أن الذي اقترح تعيين ستانلي فيشر محافظاً للبنك المركزي الإسرائيلي هو وزير المالية الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وهو صاحب مفهوم جديد في علاقات إسرائيل بيهود العالم شرحه سنة 1998 في أثناء الاحتفالات بمرور خمسين عاماً على قيام إسرائيل. ويتلخص هذا المفهوم بقول نتنياهو: "إذا كانت الصفة المميزة لنصف القرن الأول من عمر إسرائيل هي اعتمادها على دعم ومساعدة يهود العالم لها، فإنها في نصف القرن الثاني ستقوم بتقديم العون والمساعدة ليهود العالم." (16) وهو يرى أن كل يهود العالم بحاجة إلى مساعدة إسرائيل. فاليهود في الدول الغنية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية مهددون بالانصهار والذوبان في المجتمعات التي يتمتعون فيها بجميع الحقوق، وذلك يقود إلى فقدان هويتهم اليهودية. أمّا اليهود في دول ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي، وفي دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث، فإنهم يعيشون حياة قلق، وهم بحاجة إلى مساعدات سياسية واقتصادية، وأحياناً عسكرية. وهو يؤكد أن إسرائيل ستكون قادرة على مساعدة الفريقين. وبداية ذلك هي العمل على "زيادة" الصلة بيهود العالم، وتحويلها إلى صلة "عضوية" بحيث يصبح لكل عائلة يهودية في الخارج فرد يعمل أو يدرس أو يتفصح في إسرائيل. وفي هذا المجال، قامت إسرائيل بتنفيذ مشروع يدعى "حق المولد" (Birth Right) "يتمكن بموجبه أي يهودي في العالم، دون الخامسة والعشرين من العمر، من المجيء إلى إسرائيل وزيارته كل معالمها، وبعد ذلك يطلع بصورة معمقة على مجال اقتصادي معين، يهتم به شخصياً، ويقيم علاقة بينه وبين مؤسسات محددة في ذلك المجال، ليصبح لديه إمكان العودة إلى إسرائيل في المستقبل والعمل في ذلك المجال. وتقوم إسرائيل بدفع كامل تكاليف الرحلة والإقامة بإسرائيل.

من هذا المنظور، يمكن القول إن تعيين ستانلي فيشر محافظاً للبنك المركزي الإسرائيلي هو بمثابة دعاية ناجحة لمشروع "حق المولد". فلقد جاء ستانلي إلى إسرائيل عدة مرات، وقبل أن يكون هناك مشروع "حق المولد"، وأقام علاقات متينة مع الجامعات الإسرائيلية والمؤسسات الاقتصادية. وها هو يقرر الآن العودة إليها والعمل في مركز قيادي، وها هي حكومة الولايات المتحدة تعلن أنه ليس مضطراً إلى التخلي عن جنسيته الأميركية.

....ثم هناك قضية أخرى، عندما انتهت مدة عمل المدير العام لصندوق النقد الدولي قبل أعوام طرحت أوساط كثيرة، منها مجلة "الإيكونومست" البريطانية، اقتراحاً بتعيين النائب الأول ستانلي فيشر للمنصب، لكن ذلك كان

غير ممكن على أساس أن ستانلي فيشر أميركي، وجرت العادة أن يكون المدير العام أوروبياً (17) ولم يعين فيشر في المنصب، لكن ذلك لم يمنع "بعضهم" من أن يهمس بأن عدم تعيينه يعود إلى أنه يهودي. وقد تريد إسرائيل أن توجه رسالة إلى يهود العالم فحواها أن من لا يستطيع أن يصل إلى أعلى المناصب في البلد الذي يقيم به، يستطيع أن يعتمد على إسرائيل لإنصافه! □

(\*) أستاذ الاقتصاد الرياضي في جامعة واترلو - كندا.

### المصادر

(1) زامبيا هي ما كان يعرف باسم روديسيا الشمالية في جنوب إفريقيا شرقي أنغولا، ولقد أصبح اسمها زامبيا بعد الحصول على الاستقلال سنة 1964.

(2) يعود اسم المدرسة الكينزية إلى الاقتصادي الإنكليزي المعروف جون ميراند كينز، مؤلف الكتاب المشهور "النظرية العامة في العمالة والنقد والفائدة" سنة 1939، والذي أسس فيه للفكرة القائلة بأن النظام الرأسمالي بطبيعته معرض لأزمات الكساد والبطالة، كما هو معرض لأزمات الارتفاع المستمر في الأسعار والتضخم، وإن الطريقة الوحيدة لتجنب هذه الأزمات أو تخفيف حدتها هي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة سياساتها المالية والنقدية. أما المدرسة النقدية، فقد نشأت في الخمسينيات في دائرة الاقتصاد في جامعة شيكاغو حول الأستاذ المشهور ملتون فريدمان، وفي الستينيات كان لها أتباع بين كثير من أساتذة الاقتصاد في الجامعات الأميركية والبريطانية والكندية. وهي ترى أن النظام الرأسمالي قادر على التخلص من الأزمات العارضة في مدة قصيرة، وإن تدخل الحكومة هو الذي يفاقم الوضع ويمد في عمر الأزمات.

(3) كان رئيس مجلس إدارة المعهد هو جوزف كالفانو، وهو شخص معروف في الحزب الديمقراطي ووزير صحة سابق، ومن نواب ألكسندر هيغ، وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس ريغن. وقد كان أعضاء المعهد المؤسسون شخصيات أميركية وعربية، منها صبيح المصري، وجوزيف عبود، والياس أبو شاهين، وكمال بتنجي، وكارل بستاني، ونيقولا شماس، وفيليب صليبيا.

(4) صدر الكتاب بالإنكليزية، ثم صدرت له ترجمة عربية بعنوان "تأمين السلام في الشرق الأوسط: مشروع حول الانتقال الاقتصادي". وكان الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية: ستانلي فيشر وتوماس شيلينغ.

(5) "Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O., representing the Palestinian People" (United Nations A/44?80, S/1994/727, 20 June 1994).

(6) لمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: النقيب وعطياني (2003).

(7) هذه الأرقام مأخوذة من. (2004) ESCWA :

(8) هذه الأرقام مأخوذة من. (ILO (2003 :

(9) يتم قياس عدالة توزيع الدخل القومي عن طريق حساب عامل جيني (Gini Coefficient) ؛ وهو مقياس إحصائي لدرجة التركيز (عدم العدالة) في توزيع الدخل. وتتراوح قيمة العامل بين الصفر والواحد. فالصفر يعني توزيعاً عادلاً 100٪، أي أن كل فرد في المجتمع يحصل على الدخل نفسه، والواحد يعني توزيعاً غير عادل بشكل مطلق، إذ إن فرداً واحداً يحصل على الدخل كله. وبالنسبة إلى مصر، فلقد كان عامل جيني في الثمانينيات 0.42٪، وأصبح في التسعينيات 0.48. أما بالنسبة إلى الأردن فلقد كان العامل في الثمانينيات 0.45، وأصبح في التسعينيات 0.48. هذه الأرقام مأخوذة من مشروع تكساس لعدم العدالة (UTIP) ، ويمكن مشاهدته على موقع <http://utip.gov.utexas.edu>

(10) يعد جوزيف ستغلنز من أهم الاقتصاديين الأكاديميين الأميركيين. وقد عمل مستشاراً اقتصادياً للرئيس بيل كلينتون، وحصل بعد ذلك على جائزة نوبل في الاقتصاد. ووجوده في البنك الدولي أحدث تأثيراً كبيراً في توجهات البنك بالنسبة إلى المشكلات الاقتصادية في العالم الثالث، إذ أخذ البنك يهتم بموضوع توزيع الدخل القومي، ويؤكد أن عدالة التوزيع مهمة بالنسبة إلى النمو. ولقد تضايقت إدارة الرئيس جورج بوش من هذه التوجهات الجديدة، وهذا ما يفسر إقدام الرئيس بوش على ترشيح وولفوفيتز لرئاسة البنك الدولي. ففي هذا الترشيح رغبة في إعادة "ضبط الأمور" في البنك الدولي بشكل يتلاءم مع توجهات الإدارة الأميركية المتناغمة مع فلسفة المحافظين الجدد التي تتناقض مع التوجهات الجديدة للبنك.

(11) للاضطلاع على الانتقاد الذي وجهه جوزيف ستغلنز إلى سياسة صندوق النقد الدولي بقيادة ستانلي فيشر، أنظر: (2003) Stiglits .

(12) أنظر: (2004) Fischer .

(13) في أواسط الثمانينيات، تبنت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي تمكن من القضاء على أزمة التضخم التي استفحلت منذ أواسط السبعينيات ووصلت إلى حدود خطيرة في عام 1985/1984. ثم تبنت الحكومة برنامجاً لتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود حركة رأس المال. وقد نجحت هذه الإجراءات في الانتقال بالتدريج من نظام اقتصادي كان عبارة عن شراكة بين الدولة ورأس المال والعمال بقيادة الدولة، إلى نظام شراكة بقيادة رأس المال. وكان ذلك تم تمشياً مع متطلبات المشروع الصهيوني من ناحية، وتكيفاً إزاء المستجدات العالمية في إطار ما أصبح يعرف باسم نظام العولمة. للاضطلاع على تحليل الاقتصاد السياسي لهذا الانتقال، أنظر الفصل الثالث من الجزء الأول في: النقيب (2001).

(14) حاولت إسرائيل طوال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات العمل على اجتذاب الأموال الأجنبية للاستثمار. لكن نجاحها ظل محدوداً، ولم ترتفع نسبة هذه الاستثمارات عن نصف مليار دولار في السنة. أما في مطلع التسعينيات فلقد ارتفعت إلى حدود ثلاثة مليارات دولار. ويجب التنبيه إلى أن السبب الرئيسي هو توقيع اتفاق أوسلو، وانتشار أجواء ما يعرف باسم العملية السلمية في الشرق الأوسط. أنظر الفصل الأول من الجزء الثالث في: النقيب (2001).

(15) لا يعير الإعلام العربي العلاقات الإسرائيلية - الآسيوية المتعاظمة اهتماماً كافياً، مع أن الأستاذ محمد حسنين هيكل كان تحدث عن هذا الموضوع أكثر من مرة، وخصوصاً في أحاديثه "مع هيكل" على فضائية الجزيرة



في نهاية سنة 2004 وفي نهاية آذار/مارس 2005. ويجب التذكير، في هذا المجال، بأن انفتاح إسرائيل على الهند والصين تم بعد توقيع اتفاق أوسلو عندما تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل وكثير من دول آسيا وأفريقيا. فبعد شهر واحد من توقيع الاتفاق أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية جديدة مع عشرين دولة.

(16) أنظر النقيب (2001)، ص 7.

(17) من المتعارف عليه أن يكون رئيس البنك الدولي أميركياً، ورئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً.

### المراجع

Fischer, S. (2004). IMF Essays From a Time of Crisis: The International Financial System, Stabilization, and Development. Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Fischer, S. et al. eds. (1994). Securing Peace In The Middle East: Project on Economic Transition. Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Stiglitz, J. (2003). Globalization and its Discontents. New York: Norton.

النقيب، فضل مصطفى (2001). "اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النقيب، فضل مصطفى؛ ونصر عطيان (2003). "واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية". القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)